

قضاة: مطالبنا حقوقية وتوفير الأمن بمعناه الواسع للقاضي تحقيق للعدل عرقلة إنشاء نادي القضاة.. إهانة للقضاء وانتقاص لهيبته

مصلحة البلاد مناصرة للقضاة. من جانبه القاضي نبيل الجنيدي، عضو الجمعية العمومية قال كنا استبشرنا خيرا بالفصل التام بين السلطات إلا أن تدخل الوزير في شؤون القضاة الخاصة تدخل ليس من حقه إلا الاشراف أما الحقوق الدستورية ليس من حقه وعمله. وأضاف في تصريح للصحوة وما حدث الاسبوع الماضي اساءة لسمعة القضاء لأن الوزير ممثل للسلطة التنفيذية في حين يتم الترقبات لمعايير شخصية لا الخبرة والكفاءة.

وعن استقلال القضاء قال الجنيدي أن القاضي هو الأرقى في المجتمع لأنه يحقق عدالة السماء في الأرض وكيف يمكن أن يحقق العدالة والقضاة لم يحققوها لأنفسهم كان الأولى أن تبادر السلطة القضائية بتنفيذ الأحكام القضائية فرضت حقوق للعاملين وحرمت عاملون في الميدان.

وانتصارنا القضيتنا لن يتحقق إلا بوقوف الشرفاء من أبناء المجتمع معنا وجميع المنظمات الحقوقية فمطالبنا حقوقية ونحن وحديون نعمل على خدمة القضاء ليل نهار ولكي نرتقي بالقاضي فلا بد من اعطائه حقوقه.

واستغرب القاضي الجنيدي أن يصور للرأي العام أن القاضي يستلم مبالغ كبيرة، في حين أن راتبه والكلام للجنيدي لا يتجاوز 400 دولار بينما القاضي في فلسطين يتقاضى راتب (5000) دولار ويوجد موظف إداري يستلم 88.000 وأنا أستلم 86000 ريال ادفع إجباراً وحق البقالة ولا يمضي الأسبوع الأول إلا وقد انتهى الراتب.

ودعا مجلس النواب إلى أن يسأل عن المشاريع المتعثرة وأسباب التعثر ومباني المحاكم بالإجبار كما دعا إلى الإصلاح القضائي بشفافية وتحقيق الفصل بين السلطات والقضاء إذا كان صالحاً سينتسكس ذلك على التنمية الشاملة.



أن تحدث بدون تنمية قضائية ولن تكون إلا إذا صلح القاضي وأعطى حقوقه كاملة. وأكد أن الهدف من قمع القضاة ليستمر في ضعفهم ويتم إذلالهم والاعتداء عليهم، حيث اعتدي على وكيل نيابة الحيمتين ونهبوا سيارته في حين أنه يتم التشهير كل اثنين بالقضاة وقد عكسوا نظرة سيئة حين ينتقصون من هيبة القضاء في حين أنه أسير ينفذ توجيهات.

وأكد على أهمية توفير الأمان للقاضي، الأمان بمعناه الواسع: الغذائي والوظيفي وبقدر ما يقدمه للناس فهو يقدم لهم العدالة، وهذا واجب قيادة السلطة القضائية فيجب أن نوفر هذه الأشياء للقاضي لأن أساس الإصلاح القضائي من الداخل فلا يمكن للقاضي أن يخضع للسلطة التنفيذية. وطالب القاضي محبوب الرأي العام والسلطات التشريعية وكل الذين يهمهم

الانتخابات فوجهوا مذكرة لوزير العدل اعترض على إنشاء هيئة وهذا تم بين الشؤون الاجتماعية والوزير، وقد وجهنا لوزير العدل دعوة لحضور الانتخاب، وهذا الهيئة ليست حركة سرية، بموجب القانون وفوجئنا بإغلاق باب الصالة وإرسال أطقم عسكرية لمنع الانتخاب.

وأكد القاضي عبد الكريم محبوب في تصريح للصحوة أن الهدف من إنشاء الرابطة (نادي) هو نشر الوعي الثقافي وتوثيق الروابط بين القضاة ومطالبة بالحقوق، وتحقيق التكافل ولكن اتهمونا بالسياسة هذا كان قبل سنتين.

فإذا كانت أعمالاً سياسية لماذا لم يحولونا للمحاسبة، وأضاف: كل القضاة يدركون أنها ضغوط سياسية ولن يفتنوا الآخرين وحتى الذي اتخذ الخميس الماضي كان مردوده عكسياً استناراً جميع القضاة ومنظمات مدنية بسبب

السلوك غير الحضاري وكأننا عصاة، نحن قضاة والمطلوب تعامل راق، هم خائفون لأنهم محتكرون الميزانية والترقيات ولا تقوم إلا على القرابة والمحابة فيخافون من الاعتراض على الخطأ.

ويطالب محبوب بإقالة مجلس القضاء الأعلى لأنه غير صالح ولا يمثل القضاء أو يحترمه لأنه لم ينفذ حكم صدر ضده بترقيات (1500) قاض وهم قدموا تظلمات ودفعت لأنهم حرموا من حقوقهم ولكن لم يحترم الحكم. (حسب قوله).

واعتبر ممارسات السلطة التنفيذية ضد القضاة يمس هيبة القضاء وحصانة القاضي.. ومحاربة هذا الكيان إنما هو محاربة لحركة الإصلاح القضائي ودافع له ولتوجهات الدولة وما يحدث ضد سياسة التنمية التي أساسها الفرد ولا يمكن للتنمية

طالب أعضاء في اللجنة التحضيرية لرابطة القضاء بإيجاد ممثلين لأعضاء السلطة القضائية داخل مجلس القضاء الأعلى يدافع عن حقوق القضاة، لأن مجلس القضاء مكون من رئيس التفتيش القضائي ووزير العدل والنائب العام ورئيس المحكمة العليا ومدير المعهد العالي للقضاء ولا يوجد ممثل للقضاة.

ناجي قدام

وقال القاضي وضاح سلطان القرشي في تصريح للصحوة نت كان مجلس القضاء يجتمع كل سنتين واليوم يجتمع أسبوعياً لنسمع إحالة قضاة والهدف إعلامي لأن القاضي محروم من كل الحقوق، فلا يمكن له أن يطرح رأياً علنياً ويمنع من الحديث أو التصريح.

واعتبر منع القضاة الخميس الماضي من تشكيل رابطة لهم يمثل إساءة للقضاء ويقلل من هيبة القضاة في المجتمع خاصة وأن تشكيل ناد للقضاة إنما هو رابطة مهنية للمطالبة بحقوق ومستحقات القضاة من ترقبات وبدلات مقررة بالقانون للسلطة القضائية.

وأضاف القرشي: أن تشكيل نادي القضاة له أهداف اجتماعية خدماتية للقضاة وتعزيز الروابط بين القضاة ويهدف كذلك إلى إصلاح القضاء وإعادة ثقة المواطنين به.

وعدّ انزعاج السلطة التنفيذية من تأسيس نادي القضاة وكيان نقابي لهم حتى لا يتم المطالبة بالحقوق فهم يريدون من القاضي أن يعمل كآلة فقط وهذا يكون عندما تصل الحقوق إلى كل قاض.

أما عندما تهضم حقوق القضاة فلا بد من تشكيل ناد القضاة أسوة بالدول العربية. واعتبر إقدام عسكري على إيقاف قاضي جريمة لأن السلطة القضائية مستقلة، ولا يتم إيقاف قاضي إلا في جريمة مشهودة فاي

جريمة اقترفها القضاة؟ وما أقدمت عليه السلطة التنفيذية من إغلاق لباب القاعة في وجه القضاة يعد إهانة للقضاء واعتداء سافراً يمس ويحد من حرية القضاة فإذا كان التعامل مع الصفوة بهذا الأسلوب فكيف التعامل مع غيرهم.

وأضاف: تعامل وزير العدل مع القضاة بتعال حتى أنه لم يعدهم حتى موظفين لا قضاة فبدلاً من تلبية الدعوة بالحضور يوجه بمنع دخول القاعة ويحضر عسكر لمنع القضاة من تشكيل ناد لهم وهو ما يعد مساساً بالقضاء.

وأشار إلى أن القضاة سبق وأن قدموا طلباً إلى الشؤون الاجتماعية لتشكيل الرابطة قبل سنتين فلم يردوا علينا والقانون يحدد أن الرد يكون بعد شهر وإلا تكون الرابطة قانونية، وقد وجهنا لهم دعوة للحضور ولم يحضروا وأكد القرشي إصرار القضاة على تكوين رابطة لهم فهناك ميزانية 18 مليار لا يعلم القضاة أين تصرف، والتهم التي يخوفون القضاة من الإستمرار في الدفاع عن حقوقهم لن تنتهيم.

رابطة مهنية

من جانبه القاضي عبد الكريم محبوب، رئيس اللجنة التحضيرية قال أن البداية كانت منذ سنتين حيث تم تشكيل لجان بموجب القانون وطلبوا التسجيل وقدموا الوثائق اللازمة لكن لم يبت في الطلب وأطلعنا الشؤون الاجتماعية بأننا سننتخب هيئة إدارية نرجو تكليف من يشرف على

مواطنون اتهموها بمضاعفة معاناتهم ويتخوفون من جرع قادمة

الحكومة ومسلسل التجريع المستمر

محمد عبده السامعي

لم تكتف حكومة المؤتمر برفع أسعار الوقود قبل أقل من ثلاثة أسابيع تقريبا، بل وكعادتها قامت برفع أسعار الغاز المنزلي 100 ريال لكل اسطوانة، رغم أن المواطنين يشكون من انعدام مادة الغاز في المحلات ومن ازدحام كبير للأسر أمام محلات الغاز؛ وبدلاً من أن تعمل الحكومة على حل مشكلة انعدام الغاز المتفاقمة، قامت بتوسيع رقعة الأزمة، وأصدرت قراراً جديداً يقضي بتجريع الشعب مرة أخرى.

عدد من المواطنين قالوا للصحوة: إن الحكومة لاتهمها بمعاناة الشعب المستمرة؛ بل تعمل جاهدة في سبيل تجريعه مرة بعد أخرى؛ حتى أصبحت الجرع المتتالية سمة من سمات الحكومة.

يقول المواطن محمد ناصر في تعليقه على جرعة المؤتمر الأخيرة: هذه الجرعة ليست الجرعة النهائية بل إن ذلك يدل على أن ثمة قرارات قادمة ستعمل على رفع أسعار الوقود وكل السلع، وأضاف ناصر: مكثت مع زوجتي من الصباح حتى المساء ونحن نبحث عن دبة الغاز المدومة،

وخسرنا بضعة مئات نتيجة البحث عن الغاز، وبدلاً من أن تعمل الحكومة على حل هذه المشكلة قامت بصب الزيت على النار وأصدرت قراراً برفع أسعار الغاز الذي أصبح معدوماً ولا نستطيع أن نوجده إلا بشق الأنفس، مواطن آخر قال إنه يتم رفع سعر اسطوانة الغاز في حي شميلة (أمانة العاصمة) إلى أكثر من 1000 ريال، حيث إن من لا يريد أن يتأخر في شراء الغاز يقوم برفع هذا المبلغ كي لا ينتظر لأيام، وقال: إن هناك امرأة أثيوبية، قال إنها من البحث الجنائي تقوم بابتزاز النساء، بأخذ 300 ريال على كل اسطوانة إضافة إلى سعرها الحقيقي.

أزمات الوقود مشكلة تتفاقم عام بعد عام، ويوم بعد آخر قبل بضعة أيام شهدت محطات البنزين أزمة خانقة وانعدام حاد لمادة البنزين، حيث شوهدت طوابير من السيارات أمام معظم المحطات، وأوقفت غالبية محطات الوقود في العاصمة صنعاء خدماتها بسبب انعدام البنترول.

وأرجع أصحاب المحطات انعدام مادة البنترول لعدم توفر الكمية المعتاد عليها لهم من قبل شركة النفط. ما جعل عشرات من أعضاء مجلس النواب يقررون استدعاء أعضاء من الحكومة لمناقشة هذه الأزمة، لكن أعضاء الحكومة تغيروا بعد استدعائهم من قبل مجلس النواب بشأن ارتفاع أسعار البنترول والديزل واختفاء مادة الغاز، بناءً على مذكرة قدمها النائب (سلطان العتواني) موقعة من 40 عضواً برلمانياً تطالب باستدعاء الحكومة. وقال شهود عيان للصحوة إن عدداً من المواطنين قاموا بمسيرة في شارع الستين

مناشدات

● ناشد المواطن علي بن علي شارب - وادعة حاشد محافظة عمران - رئيس الجمهورية بتوجيه الجهات المعنية والأجهزة التنفيذية بإعادة حقوقه المنهوبة منذ 70 عاماً كما ذكر.

وطالب بضبط غرمائه وإحضارهم للتحقيق والنظر لقضيته وتقديمهم للعدالة. وذكر بأنه مهدد بالسجن أو الاختطاف من غرمائه الذين منعوهم من الزواج وعدم إعطائه حقوقه المكفولة دستورياً وقانونياً إلى اليوم منذ ذلك الحين. وطالب بتنفيذ أوامر الجهات العليا ومجلس النواب ووزير الداخلية وتحويل القضية إلى النيابة لتأخذ العدالة مجراها.

● يناشد أولاد النقيب علي أحمد صالح يناشدون رئيس الجمهورية ووزير الدفاع بإعادة راتبه الذي قطع من قبل أطراف فاسدة وقامت بإستبدال رقمه العسكري وذكر أولاد النقيب بأن قطع راتب والدهم ألحق بهم الضرر الكبير لعدم وجود من يعولهم. وطالبوا من رئيس الجمهورية ووزير الدفاع الوقوف معهم وإطلاق راتب والدهم رغم متابعتهم المستمرة لهذه القضية.

● ناشد المواطن عبدالعليم عمر البراشي رئيس الجمهورية ووزير الصحة والعدل بالتدخل الفوري لتنفيذ حكم القضاء وإعادة هيبة القضاء وإنصافه من مكتب الصحة بعدن ووزارة الصحة. وطالب البراشي بحقوقه المكفولة دستورياً وقانونياً بعد أن نقل له دم ملوث بفيروس الإيدز بالمستشفى الجمهوري بعدن.

● وأضاف (أطالب رئيس الجمهورية بالتدخل في قضيتي وإنصافي من الوحوش البشرية التي تتلاعب بالقضية في مكتب الصحة بعدن)

● للنائب العام ووزير الداخلية

ناشد المواطن أحمد صالح محمود العملي، منطقة بني الحارث وزير الداخلية والنائب العام في التوجيه بسرعة التحقيق حول الاعتداء الذي تعرض له وأسرته من قبل أفراد بلبوسون زياً عسكرياً ويحملون شعار الشرطة العسكرية وأضاف المواطن الذي حضر إلى الصحيفة مع أسرته وعليه آثار الضرب في الرأس والركب وطعنة في الصدر.

● أن والدته تعرضت للضرب هي الأخرى في حين أن الجناة طلقوا ونسبه ما يزال مسجوناً إضافة إلى أنه تعرض للضرب في الشرطة العسكرية ويطالب المواطن وزير الداخلية والنائب العام بسرعة توجيه الجهات المعنية بضبط الجناة وإحالتهم إلى العدالة وإخراج المسجون كونه ضحية تعرض للاعتداء من قبل الجناة.